

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يعدل الصنف الأخير (مكر مكرر) من الجدول الملحق بالمرسوم الصادر في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ المعدل بالقرار الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ على الوجه الآتى :

سكر مكرر أو خام يرد عنه ٣ جنيهات و ٣٦٠ ملياً عن مائة كيلو جرام

مادة ٢ - حل وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشر القرار الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٥ المشار اليه ما صدر به من اراء في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥)

وزير المالية والاقتصاد
عبد المنعم القيسوني
رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين ، بكجائى (١-ج)

قانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٥

بتعديل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بإنشاء صندوق لإدخال لموظفى التعليم الحر

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٨ بإنشاء صندوق إدخال لموظفى التعليم الحر ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تستبدل ، فى نصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٨ سالف الذكر ، عبارات (وزير المعارف) و(وزارة المعارف العمومية) و(المراقبة العامة للتعليم الحر) ، عبارات (وزير التربية والتعليم) و(وزارة التربية والتعليم) و(إدارة الحسابات بالوزارة) ، على التوالى .

كما تستبدل بالمواد (٢) فقرة ٧ و(٣) و(٧) من هذا القانون ، النصوص الآتية :

مادة ٢ (فقرة ٧) - الهبات والوصايا والأوقاف وكل تبرع للصندوق يقبله مجلس الادارة ويصدق على قبوله وزير التربية والتعليم .

مادة ٣ - تودع أموال الصندوق بترك مصر ، وتكون حساباته تحت رقابة وزير التربية والتعليم .

مادة ٧ - يدير الصندوق مجلس ادارة مشكل من مدير عام التعليم الابتدائى أو من ينوب عنه رئيسا وعضوية السادة مساعدى المدير العام للتعليمين - الثانوى والاعدادى أو من ينوب عن كل منهما ومدير ادارة حسابات الوزارة أو وكيله واثنين من رجال التعليم الحر المشتركين فى الصندوق لا يقل مرتب كل منهما عن عشرة جنيهات شهريا يتخهما كل سنة المشتركون فى الصندوق بالطريقة التى تقرها الوزارة .

ولا تصح اجتماعات هذا المجلس الا بحضور أربعة أعضاء على الأقل . وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة ، فاذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٢ - حل وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر به من اراء في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥)

وزير التربية والتعليم
جمال الدين حسين ، صاغ (١-ج) جمال عبد الناصر حسين ، بكجائى (١-ج)
رئيس مجلس الوزراء

قانون رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٥٥

بالموافقة على الاتفاق المفقود بين حكومة جمهورية مصر و بين الحكومة الملكية العراقية فى شأن تسير خطوط جوية منظمة بين اقليميهما وما وراءهما والموقع فى ٢٣ مارس سنة ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ؛

مادة ٣ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٢٨ مالف الذكر .
مادة ٤ - على وزيرى الزراعة والمالية والاقتصاد كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الزراعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه،
ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرياسة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين ، بكاشى (ا . ح)

وزير الزراعة

وزير المالية والاقتصاد

عبد الرزاق صدق

عبد المنعم القيسونى

قانون رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٥٥

بتعديل المادة ٢٠ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٢
باللائحة الأساسية للكلية الحربية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية

وعلى المرسوم بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٢٨ بمنع تصدير اشجار وفسائل
نخيل البلح

وعلى ما اقرته مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير الحربية

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تعدل المادة ٢٠ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٩٤
لسنة ١٩٥٢ على الوجه الآتى :

« مادة ٢٠ مكررا - للقائد العام للقوات المسلحة أن يلحق بالكلية
طلبة من غير المصريين أو من المصريين الحاصلين على درجات علمية من
معاهد عسكرية أجنبية يعتبرها معادلة للبيكالوريوس فى العلوم العسكرية
أو من حملة الدرجات العلمية » :

أصدر القانون الآتى :

مادة وحيدة - ووفقى على الاتفاق المقنود بين حكومة جمهورية مصر
وبين الحكومة الملكية العراقية فى شأن تسيير خطوط جوية منظمة بين
إقليميهما وما وراءهما والموقع فى ٢٣ مارس سنة ١٩٥٥ ما

صدر بديوان الرياسة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية

جمال عبد الناصر حسين ، بكاشى (ا . ح)

محمود فوزى

قانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٥

بمنع تصدير اشجار وفسائل نخيل البلح

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية

وعلى المرسوم بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٢٨ بمنع تصدير اشجار وفسائل
نخيل البلح

وعلى الأمر العالى الصادر فى ٧ من أبريل سنة ١٨٨٤ باللائحة الجمركية
المعدل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧

وعلى ما اقرته مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يمنع تصدير جميع أنواع اشجار وفسائل نخيل البلح .

ومع ذلك يجوز لوزير الزراعة أن يرخص فى التصدير بالشروط والأوضاع
التي يعينها بقرار يصدر منه .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالعقوبات
المنصوص عليها فى الأمر العالى الصادر فى ٧ أبريل سنة ١٨٨٤
المشار اليه .